الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمداولات

الفترة التشريعية السابعة (2016–2018)– السنة الثانية 2017– الدورة البرلمانية العادية (2016 –2017) العدد: 32

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الأحد 8 شوال 1438
الموافق 2 جويلية 2017

طبعت بمجلس الأمة يوم الأربعاء 10 ذو القعدة 1438
الموافق 2 أوت 2017

فهرس

محضر الجلسة العلنية الخامسة والأربعين ..... ص 03

- **إختتام الدورة البرلمانية العادية 2016 – 2017.**

محضر الجلسة العلنية الخامسة والأربعين
المنعقدة يوم الأحد 8 شوال 1438
الموافق 2 جويلية 2017

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

المدعوون الحاضرون:
– السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني؛
– السيد الوزير الأول؛
– السيدات والسادة أعضاء الحكومة؛
– السيدة والسادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني؛
– السيد الرئيس الأول للمحكمة العليا؛
– السيدة رئيسة مجلس الدولة.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة العاشرة صباحا

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

جرت العادة في اختتام هذه الدورة أن أتشرف بإلقاء بعض الكلمات ذات الصلة بالمناسبة وفيها أقول بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدة والسادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني،

السيد الرئيس الأول للمحكمة العليا،

السيدة رئيسة مجلس الدولة،

أسرة الإعلام والصحافة،

السيدات والسادة، زميلاتي، زملائي،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أصالة عن نفسي ونيابة عن السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، بودي أن أرحّب بكافة ضيوفنا الكرام، وأشكر لهم تفضلهم بالحضور في مراسيم اختتام دورتنا البرلمانية السنوية العادية هذه.

سيداتي، سادتي،

سانحة هذه المناسبة تقتضي منّي أن أخص بالتحية رئيس المجلس الشعبي الوطني، السيد السعيد بوحجة، الذي يحضر مجلسنا لأول مرة بصفته هذه، وأن أجدد له ولأعضاء مكتبه ولكافة نواب المجلس الشعبي الوطني التهنئة والتمني بالتوفيق في تأدية مهامهم النبيلة ضمن مؤسستهم الدستورية الرفيعة المستوى.

التحية موصولة إلى السيد الوزير الأول السيد عبد المجيد تبون والسادة أعضاء الطاقم الحكومي المرافق له، فلهم منا جميعًا كامل التقدير والاحترام، لتشريفهم إيانا بالحضور في هذه الجلسة.

أيتها السيدات، أيها السادة،

يلتئم شملنا هذا بعد نهاية شهر رمضان والاحتفال بعيد الفطر المبارك.

بهذه المناسبة يطيب لي أن أتقدم لكم مجددًا، سيداتي سادتي، بأطيب التهاني وأخلصها.

وهنا لا يفوتني – والمناسبة تحتم ذلك – أن أنوه بأجواء الأمن التي سادت يوميات رمضان هذا العام في بلادنا.

أجواء تكرست بفضل الجهد المقدّر الذي بذله الجيش

الوطني الشعبي وكافة أسلاك الأمن المشتركة، فلهم منا التحية والتقدير.

ولكل من ساهم في تحقيق هذه النتائج وتوفير هذه الأجواء وجعل الجزائريين والجزائريات يصومون شهرًا رمضانيًا هنيئًا فلهم كافة الشكر والثناء.

أيتها السيدات، أيها السادة،

عرفت الدورة التي نحتفي باختتامها اليوم العديد من التطورات والمستجدات تستحق التسجيل.

وفي هذا المقام، جدير بنا التذكير بأنّ الجزائر أجرت «خلال الفترة» بنجاح انتخابات تشريعية جددت بموجبها تجديد تشكيلة المجلس الشعبي الوطني.

إنتخابات تمت في جو ديمقراطي شفاف وهادئ ترجم بوضوح واقع الوضع السيّاسي في البلاد، وثبتت فيه أركان الممارسة الديمقراطية، وتأكد فيه للجميع حقيقة الاستقرار السياسي والمؤسساتي والاجتماعي والاقتصادي الذي تنعم به الجزائر في ظل القيادة الرشيدة لفخامة الرئيس المجاهد السيد عبد العزيز بوتفليقة.

أهمية هذه الانتخابات برزت خاصة في كونها تمت في وقتها المحدد.

كما هي عُدت أول استحقاق انتخابي يأتي بعد التعديل الدستوري الجديد الذي جاء لتدعيم المنظومة القانونية الوطنية بمزيد من المكاسب الديمقراطية في مجال توسيع فضاء الحقوق والحريات والممارسة الديمقراطية والحَوْكمة، وأعطت غرفتي البرلمان صلاحيات وأكدت بموجبها المكانة اللائقة للمعارضة.

وإذ أجدد التهنئة لجميع السيدات والسادة أعضاء المجلس الشعبي الوطني، فإني على ثقة بأننا وإياهم سنعمل بالتكامل والتنسيق لتأمين خدمة وطننا الجزائر.

أيتها السيدات، أيها السادة،

عرفت الدورة حدثًا بارزًا آخر تمثّل في تكليف السيد رئيس الجمهورية للسيد عبد المجيد تبون بتشكيل الحكومة الجديدة، وتقديم هذا الأخير لمخطط عمل حكومته على البرلمان ونيله دعمه له،

فهنيئًا مجددًا للسيد الوزير الأول على نيله هذه الثقة المستحقة.

أيتها السيدات، أيها السادة،

لقد شكلت سانحة عرض ومناقشة مخطط عمل الحكومة فرصة ثمينة لممثلي الشعب للاستماع إلى عرض الحكومة ممثلة في وزيرها الأول لمخطط عمل حكومته، وكان هذا الحدث فرصة مواتية لممثلي الشعب لإسماع وجهة نظرهم حول العديد من القضايا المطروحة في الساحة.

وكان واضحًا بل منتظرًا من الحكومة الجديدة أن تعرض في مضمون مخطط عملها تَوَجهات عديدة ترمي إلى ترجمة مضمون برنامج فخامة رئيس الجمهورية الرامية إلى ترقية الاستثمار وتحسين معيشة المواطن وعصرنة المالية العمومية والمنظومة المصرفية وتطهير الفضاء الاقتصادي وتثمين سائر ثروات البلاد وتعزيز الحكم الراشد، وهذا ما جاء فعلاً في مضمون مخطط عمل الحكومة مسندًا بتوجيهات سديدة من فخامة رئيس الجمهورية.

أيتها السيدات، أيها السادة،

لقد باشر مجلس الأمة أشغاله خلال الدورة البرلمانية التي نختتم فعالياتها اليوم، وفق التدابير الدستورية المستحدثة بموجب التعديل الدستوري الجديد، لاسيّما ما يتصل منها بنظام الدورة السنوية الواحدة الذي شرعنا في العمل به لأول مرة.

عن الدورة التي نحتفي بنهايتها، أقول إن هذه الأخيرة في محتواها كانت ثرية في أعمالها سواء في جانبها التشريعي أو البرلماني أو الرقابي.

وهنا الواجب يقتضيني التذكير على الخصوص أن الأداء التشريعي في هذه الدورة كان هامًا ونوعيًا نظرًا لما تضَمَّنه من مشاريع قوانين جاءت بالواقع ترجمة لمضمون مخطط الإصلاح السياسي والاقتصادي الذي انتهجه فخامة رئيس الجمهورية منذ تقلده السلطة.

أيتها السيدات، أيها السادة،

وفي إطار شأننا الداخلي في مجلس الأمة، أدرجت الدورة في جدول أعمالها مراجعة نظامنا الداخلي، وقد كانت هذه المراجعة فرصة فريدة من نوعها في إطار إعادة تنظيم أمور بيت مجلس الأمة بما يكتسيه من أهمية، خاصة وأن الموضوع لا يتكرر إلاّ قليلاً وفي فترات متباعدة.

الأمر – كما تعلمون – استلزم في مجال تحضيره إشراك عدد هام من أعضاء الهيئة قصد التوصل إلى إعداد وثيقة قانونية مكتملة يشارك في إعدادها أكبر عدد ممكن من الأعضاء وصولاً إلى تحقيق الإجماع حول مضمونها.

وثيقة بإمكانها التجاوب مع متطلبات المرحلة، خاصة

على ضوء التغييرات الدستورية الجديدة التي استوجبت الاستفادة أيضا من التجربة التي عرفتها الهيئة بالماضي وأيضًا من تجارب الغير.

والواقع، ودون الخوف من أن نتهم بالمبالغة، نقول إن هذا القانون جاء حقًا متكاملاً ومنسجمًا ومتماشيًا مع المستجدات ومطابقًا للصلاحيات الجديدة الممنوحة لهيئتنا.

بالمناسبة لن أفوت الفرصة للتنويه بكافة الجهود التي بذلت ومن أكثر من طرف، من داخل المجلس وخارجه خلال دراسة أو إعداد هذه الوثيقة الهامة.

وفي قطاع المالية درس مجلس الأمة وصادق على مشروع قانون المالية لسنة 2017.

وفي نفس الدورة، تمت المناقشة والمصادقة أيضًا على مشروع القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2014، وإلى جانب ذلك، قدم – خلال الدورة – السيد محافظ بنك الجزائر أمام أعضاء المجلس عرضا حول التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وتوجهات السنة المالية 2016 في ظرف استمرار الصدمة المالية الخارجية، وكان هذا العرض متبوعًا بنقاش ثري ومركز.

في قطاع العدالة ناقش وصادق مجلس الأمة على عدد من المشاريع القانونية التي جاءت لتؤكد اهتمام الدولة – بتوجيه من فخامة رئيس الجمهورية – بإصلاح هذا القطاع الحساس.

فقد شملت هذه المشاريع جوانب عدة خاصة بهذا القطاع، كالقانون الذي يحدد تشكيلة المجلس الوطني لحقوق الإنسان وكيفيات تعيين أعضائه والقواعد المتعلقة بتنظيمه وسيره، الذي جاء في الواقع ليحقق الانسجام مع مضمون التعديل الدستوري الأخير في مجال تكريس مبدأ سلطان القانون وتوسيع نطاق الضمانات القانونية لحقوق وحريات المواطن.

ومثلما أولى أعضاء مجلس الأمة مشاريع هذه القوانين اهتماماً مستحقاً، فإنهم أبدوا عناية خاصة بمشاريع قانونية أخرى لها صلة مباشرة بتكريس الإصلاحات في المجال الاقتصادي، وهكذا فقد تمت المناقشة والمصادقة على المشروع المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب مشاريع قوانين أخرى ترمي إلى ضمان نجاعة وتنظيم للنشاط الاقتصادي الوطني.

أما في المجال الاجتماعي، فقد صادق المجلس على مشروع القانون المعدل والمتمم للقانون رقم 83 ـ 12، المتعلق بالتقاعد، وهنا من الواجب التذكير بأن إعداد هذا المشروع القانوني أملته الصعوبات المالية للصندوق الوطني للتقاعد، كونه يرمي إلى تفادي أيّ أزمة قد يواجهها مستقبلا، ضمانا لديمومة الصندوق وتوازناته المالية وحفاظًا على مكتسبات العمال.

أيتها السيدات، أيها السادة،

لم تبق الدورة البرلمانية السنوية الحالية محصورة في البعد التشريعي بل هي شملت مجال الرقابة البرلمانية على عمل الحكومة، وفي هذا الإطار مارس أعضاء المجلس دورهم الرقابي العادي على عمل الحكومة وبشكل منتظم عن طريق طرح الأسئلة الشفوية والكتابية علاوة على مواصلة اللجان الدائمة دورها في نطاق التحرك الميداني حيث تنقلت وفود برلمانية عديدة إلى مختلف ولايات الوطن لمعاينة واقع التنمية المحلية وتحسّس انشغالات المواطنين.

لجان المجلس، في إطار صلاحياتها دائمًا، إستدعت أكثر من وزير لسماعه حول قضايا تهم قطاعه، وكانت هذه اللقاءات مفيدة لأعضاء المجلس والسادة الوزراء بنفس الوقت لما تخللتها من نقاشات مفيدة للجانبين.

النشاط الخارجي لمجلس الأمة من جانبه أخذ حيزًا هاماً ومميزًا وذلك في إطار نشاط المجلس، وهو قام بذلك بالتنسيق والتكامل مع المجلس الشعبي الوطني ومع الجهات الوطنية المختصة للمرافعة لصالح مواقف الجزائر من مختلف القضايا الإقليمية والدولية والتعريف بواقع التنمية والتقدم الاجتماعي والثقافي المحقق والتعريف بما تقوم به الجزائر من جهود من أجل عودة الأمن والاستقرار ومحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة بالتعاون والتنسيق مع عدد من الدول الجارة في مجالات تثبيت هذا الاستقرار.

أيتها السيدات، أيها السادة،

خلال هذه الدورة أيضا وفي إطار النشاط الفكري وترقية الثقافة البرلمانية، نظم مجلس الأمة في رحابه وبشكل دوري محاضرات وندوات وأياما دراسية حول مواضيع وقضايا مختلفة مثل «الديمقراطية وتساؤلات حول العولمة»، و«دور الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات»، و«تقييم المخطط الوطني لمكافحة السرطان»، و«وضعية السلم والأمن في إفريقيا»، «الثورة الجزائرية بالصورة والضوء»، و«تساؤلات حول الشأن الديني في الوقت الراهن».

تلك هي بعض العناوين التي تركز عليها نشاطنا الفكري ضمن الهيئة.

وبهذا النشاط الفكري النوعي إستطاع مجلس الأمة أن يفرض نفسه في الساحة ويصبح ملتقى ومنبرًا للنخبة المثقفة الجزائرية التي أصبحت تتردد بانتظام على قاعة محاضراته.

من كل هذا ونتيجة لكل هذا نقول : وإنْ بدَا النشاط التشريعي لهذه الدورة متواضعًا بعض الشيء، فإن النشاط الرقابي والأداء البرلماني عمومًا كان أكثر كثافة هذه المرة.

كما أن الأداء السياسي لعضو المجلس من جانبه كان هامًا بالنظر إلى الإسهامات النوعية للسيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة في إثراء الحركية السياسية التي أفضت إليها تبعات الحملة الانتخابية التشريعية في الرابع من مايو الماضي.

فالحوارات والنقاشات التي نشطها أو ساهم فيها أعضاء مجلس الأمة تحسب على النشاطات ذات الصلة بالمهمة البرلمانية خاصة وأنها جرت خلال الدورة البرلمانية.

ولذلك فلن نجانب الحقيقة إذا ما أسبغنا الدورة بتوصيف الدورة الاستثنائية المميزة في جانبها السياسي بالإضافة إلى أهميتها في الجانب التشريعي والبرلماني.

أيتها السيدات، أيها السادة،

إذا كانت دورتنا البرلمانية قد عرفت نشاطات متعددة، فهي جرت في ظروف سياسية يمكن وصفها بالخاصة، كونها انعقدت في ظل مستجدات وتحديات عديدة وصعبة عاشتها الجزائر خلال الفترة.

تحديات بفضل رصانة سياستها وحكمة رئيسها، فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، استطاعت مواجهتها، بل أقول تجاوزتها.

وبهذه السياسة ونتيجة لها أصبحت الجزائر – باعتراف الجميع – بلدًا نموذجًا في مجال تحقيق وتثبيت الأمن والاستقرار ونموذجًا في معالجة أوضاع الأزمة في جانبها الاقتصادي لما حققته من نتائج إيجابية في العديد من الميادين كالسكن والتربية والتعليم، وفي مجال الفلاحة والبنية التحتية المتمثلة في توسيع شبكات الطرق والموانئ والسدود ناهيك عن التحولات التي حققتها في المجال الاجتماعي والرفع من مستوى معيشة المواطن والتخفيض من نسبة البطالة.

هذه النتائج تحققت بفضل جهد وعرق ملايين العاملات والعمال، لكنها تحققت أيضًا بفضل السياسة الرشيدة التي انتهجتها البلاد بتوجيه وقيادة من فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة.

أيتها السيدات، أيها السادة،

ليس هناك جديد فيما نقول، فالأرقام والمعطيات معروفة وقد جاء برنامج مخطط عمل الحكومة ليذكر فقط بها أو ليذكر ببعض توجهاتها وإذا كنا نأتي بها اليوم فمن باب التذكير.

وقد نأتي بها خاصة قصد تذكير أولئك الذين «سامحهم الله» لا يرون في المشهد العام سوى جانبه الأسود أو أولئك الذين من داخل الوطن أو خارجه يُرَوِّجون لأفكار لا تنم إلى الحقيقة في شيء.

صحيح أن الجزائر لا تزال تواجه مصاعب لكنها في حدود إمكانياتها تسعى إلى معالجتها، وفي غالبية الأحيان هي التي تتغلب عليها لكن الادعاء بأن شيئًا لم يتحقق وفي كافة الميادين فهذا لا يُقبل ولا يتماشى مع الحقيقة.

الأمر الذي يجب التذكير به أيضًا هو أن الجزائر وعدت بأن تربط الصلة مع التنمية وهي اليوم – على الرغم من صعوبة الظرف – تحقق التنمية وتسعى إلى الرفع من مستواها.

الجزائر وعدت ببناء ملايين السكنات وهي فعلاً بنت هذا العدد الهائل من المساكن، وملايين الجزائريين أصبحوا اليوم يسكنون بيوتًا لائقة تحفظ لهم الراحة والطمأنينة.

الجزائر وعدت بإيصال الماء الشروب والكهرباء إلى المواطنين أينما كان مكانهم وها هو المواطن اليوم يتمتع بنعمة المياه الشروب في بيته، والكهرباء والغاز يدخلان الدفء والنور إلى ملايين الجزائريين في منازلهم.

الجزائر تحت قيادة فخامة الرئيس وعدت ببناء المدارس والجامعات وهي اليوم تفخر بإنجاز كل تلك المرافق التربوية التي يؤمها ملايين التلاميذ والطلبة الذين يترددون على مقاعد مدارسها ومعاهدها العليا وجامعاتها وينهلون من مختلف فروع العلوم والمعرفة.

القائمة قد تطول ويكفينا في ذلك إحالة الواحد والآخر إلى محتوى التقارير المختصة ومراجعة مخطط عمل الحكومة الأخير للتأكد من حقيقة الإنجازات التي تحققت وفي مختلف القطاعات.

أيتها السيدات، أيها السادة،

تلك هي الحقيقة التي لا يخجل الواحد من التذكير بها، الحقيقة التي نود تذكير كل أولئك الذين من الداخل والخارج قد تكون ذاكرتهم قد خانتهم أو هم تعمّدوا نسيانها.

نقول لهم إن الجزائر بخير، وبشهادة القريب والبعيد هي فعلاً بخير.

أيتها السيدات، أيها السادة،

وإننا لمتأكدون من أن التحديات التي تواجه بلادنا وإن كانت قائمة في بعض جوانبها فإن للجزائريين القدرة على تجاوزها متى وحّدوا صفوفهم وشمروا على سواعدهم وانصرفوا بتصميم نحو بناء غدهم الواعد.

بذلك وبذلك فقط تستطيع الجزائر تجاوز أوضاع الأزمة وبالوقت ذاته إسكات أصوات الشؤم والهزيمة التي من الداخل والخارج تسعى إلى التشويش على مسيرتها.

أيتها السيدات، أيها السادة،

الخامس من جويلية هو دائمًا وقفة مع التاريخ ونظرة إلى المستقبل مع التاريخ لأن فيه حققت الجزائر ـ بعد نضال مرير ـ استقلالها واسترجعت كرامتها ومع المستقبل الذي هومستقبل الجزائر وهو أيضا مستقبل شبابها، فهنيئًا لنا جميعًا ولشعبنا الأبي في هذا اليوم الأغر واعترافنا اللاّمحدود لشهدائنا ولكل من ناضل من أجل استقلالها ولكل من يعمل على بناء غدها.

شكرا لكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(تصفيق)

السيد الرئيس: والآن أدعوكم إلى الاستماع إلى مراسيم الاختتام.

مراسيم الاختتام:

– تلاوة سورة الفاتحة؛

– عزف النشيد الوطني.

(تصفيق)

السيد الرئيس: طبقا لأحكام الفقرة الأولى من المادة (135) من الدستور والمادة (5) من القانون العضوي رقم 16 ـ 12، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، أعلن رسميا عن اختتام الدورة البرلمانية العادية لسنة 2016 ـ 2017 في مجلس الأمة.

شكرا لكم والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة والأربعين صباحا

الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16	ثمن النسخة الواحدة 12 دج

طبعت بمجلس الأمة يوم الأربعاء 10 ذو القعدة 1438
الموافق 2 أوت 2017

رقم الإيداع القانوني: 99-457 ـــ ISSN 1112- 2587